نسخة الخزانة الخاصة

الهجرة الريفية نحو المدن بالمغرب - دراسة حالة هجرة الفقر الوافدة على زمارة

موسى كرزازي

بحث مقدم لـ :

ندوة الهجرة من الريف إلى الحضر المنعقدة بالقاهرة خلال الفترة ١٢ - ١٤ سبتمبر ١٩٩٥م

المنفذة من قبل المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية

"الهجرة الريفية نحو المدن بالمغرب: دراسة حالة هجرة "الفقر" الوافدة على مدينة تمارة[1]."

موسى كرزازي
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.

تكتسي الهجرة الريفية نحو المدن في البلدان النامية اهمية قصوى، نظرا للعدد المتزايد من الريفيين النازحين للإستقرار بصفة نهائية بالمجال الحضري، وما يتطلبه استقرارهم من مجهودات لاستقبالهم، وتوفير مستلزمات الحياة الضرورية لهم. ان ارياف هذه البلدان تطرد سنويا من ٢٠ الى ٣٠ مليون نازح من افقر سكان العالم نحو مدنها[2]. ويمكن تلخيص اسبابها في ثلاثة عوامل اساسية: الفقر، وتدهور البيئة، والخصوبة المرتفعة. ويعتبر المغرب من الدول النموذجية في هذا النوع من الهجرة. فقد ضرب رقما قياسيا، بحيث ارتفعت نسبة سكان المدن من اقل من ١٠ بالمائة في مطلع القرن الى ٥١,٤ بالمائة حسب الاحصاء السكاني الاخير (شتنبر ١٩٩٤)؛وكان هذا التطور على حساب الارياف.

وموضوع البحث يهم الهجرة الريفية الداخلية بالمغرب واساسا هجرة "الفقر". ففي كثير من الاحيان تصبح الهجرة الريفية نحو المدن اضطرارية كما هو الحال في الهجرة الوافدة على مدينة تمارة وما نجم عنها من عواقب ساهمت في توسع حضري بشكل عشوائي، ومشاكل صحية واجتماعية وبيئية في عدد من احيائها الهامشية. فما هي الاسباب والدوافع للهجرة النهائية؟ وما هي الاتجاهات الحديثة في الهجرة الريفية والخصائص العامة للمهاجرين؟ وما هي اهم العواقب على البيئة المحلية؟ كيف عالجت الدولة هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن التخفيف من حدة مشكل النزوح الريفي؟

سوف نعالج في مرحلة اولى الهجرة الريفية نحو المدن من حيث حجمها واتجاهاتها الحديثة والخصائص العامة للمهاجرين وبعض الانعكاسات. وفي مرحلة ثانية سنقدم النتائج الاولية لدراسة هجرة الفقر من خلال حالة "دوار صحراوة" بمدينة تمارة.

مشاكل منهجية: اول مشكل يعترض الباحث عند دراسته لموضوع الهجرة، هو صعوبة تحديد مفهوم الوسط "الريفي" و"الحضري" وما بينهما "كالضاحية"، و"المراكز الانتقالية" بين الريفي والحضري. لقد توسع المجال الحضري في المغرب ليشمل جزءا من المجال الريفي، وادمجت فيه "دواوير" غير مجهزة لا بالشبكة الكهربائية ولا بالماء الشروب، وان وظيفتها الاساسية فلاحية. ونظرا لاعتمادنا على الاحصائيات الرسمية، فاننا مضطرون لاستعمال المفاهيم التي انطلقت منها المؤسسات التي انجزت الاحصاءات العامة للسكان والسكنى، والتي تعد الشخص المهاجر الدائم هو من له اقامة تفوق ٦ اشهرفي مكان ما، وله فكرة الاستمرار

فيها (مديرية الاحصاء)؛ او تلك التى انجزت ابحاثا وطنية منها بحث حول "الهجرة الداخلية واعداد التراب الوطني ١٩٩١" "EMIAT91" (مديرية اعداد التراب الوطني بوزارة الدولة في الداخلية، ١٩٩٣).

اولا. الهجرة الريفية نحو المدن المغربية.

١. *نزوح قروي مكثف منذ عقد الستينات.*

الهجرة الريفية ظاهرة قديمة بالمغرب؛ ولكن الجديد الذي اثار اهتمام المسؤولين والمخططين والباحثين وفي مقدمتهم الجغرافيين هو الحجم الكبير الذي اتخذته، والوتيرة السريعة التي اتبعتها منذ منتصف الخمسينات وهو ماأصبح يطلق عليه "النزوح القروي" باثاره وانعكاساته.

فحسب البحث المنجز حول الهجرة الداخلية (EMIAT91)، قدر حجم الساكنة المهاجرة المستقرة في الوسط الحضري ب ٤,٢ مليون نسمة اي ٥١ بالمائة من مجموع الساكنة الحضرية البالغة من العمر ١٥ سنة فاكثر؛ وما يقرب من ثلثي هؤلاء المهاجرين هم من اصل ريفي (٦٥ بالمائة من المجموع)، وهي في الغالب هجرة جهوية وشابة.

كما ان البحث الذي انجزته مديرية الاحصاء (البحث الوطني الديمغرافي "END" 86-1988) اظهر ان حوالي ٤٠٠٠٠٠ شخصا غادر البادية سنة ١٩٨٧، منهم ٣٧٤٠٠٠ شخصا استقر في المدن، والباقي هاجر الى الخارج. وبهذا اصبحت الهجرة الريفية السنوية الصافية لصالح المدن وعلى حساب الارياف ب ٢٧١٠٠٠ شخصا.

ان الارهاصات الاولى للهجرة الريفية المكثفة قد لاحت معالمها مع فترة تمكن الاستعمار الاوربي من احتلال البلاد. فمن المؤكد، ان استحواذ المعمرين على اجود الاراضي التي كانت مصدرا لعيش معظم الاسر الريفية أنذاك، ارغم عددا من ساكنتها على الرحيل الى المدينة والاستقرار بها. وهكذا تطور عدد النازحين في المتوسط سنويا من ٧٨٠٠ شخصا لاغير في الفترة (١٩٠٠-١٩١٢) الى ٢٩٠٠٠ شخصا في الفترة (١٩٣٦-١٩٥٢) و ٢٤١٠٠٠ مهاجرا في الفترة (١٩٨٢-١٩٩٤) (مديرية الاحصاء، ١٩٩٥).

وقد لعبت ظاهرة النزوح القروي دورا بارزا في نمو المدن المغربية خاصة في المرحلة الاولى مع بزوغ فترة الاستقلال سنة ١٩٥٦. وتعتبر جهة الشمال الغربي من البلاد وفي طليعتها المدن الواقعة على المحور الاطلسي القنيطرة-الدار البيضاء، اهم منطقة لاستقرار المهاجرين الريفيين. وبذلك اصبح مايزيد عن نصف ساكنة المدن هم من اصل ريفي.

٢. *البادية المغربية عادة ماتكون طاردة ونادرا ما تكون مستقطبة.*

بعض المؤشرات تبين التباين الكبير بين مستوى عيش السكان في الوسطين الريفي والحضري. ان ثلثي الاسر الريفية تقطن سكنا هشا، و ٩٠ بالمائة منها لاتتوفر على كهرباء. كما ان غالبيتها تعتمد على مياه

العيون الطبيعية (مديرية الاحصاء، ١٩٩١، ص ٤٨). ولعل هذا ما يفسر جانبا من كون *النزوح القروي الحديث اصبح يمس كل الارياف المغربية*، فهل هي "ازمة البادية المغربية؟" ان المناطق الريفية الطاردة هي بالاساس تلك المجاورة للمراكز الاقتصادية الدينامية واساسا من اراضي البور (المعتمدة على الامطار)، اضافة الى المناطق المهمشة او ماكان يصطلح عليه ب "المغرب الغير النافع" وهي الاكثر طردا : المغرب الشرقي، الهضاب الداخلية الاطلنتكية، والواحات. بينما المناطق المسقية تستقطب من الارياف الاخرى وتطرد نحو المدن. وعلى سبيل المثال فان سهل تريفة يستقطب من جبال بني يزناسن والريف الشرقي ويطرد نحو مدينة بركان ووجدة؛ وسهل تادلة يستقطب من الاطلس المتوسط والكبير ويطرد نحوالمدن المجاورة كبني ملال والفقيه بن صالح.

٣. *معظم المهاجرين الريفيين ينتمون الى الفئات الفقيرة، والشغل محركهم الاساسي للهجرة.*

تظل *العوامل الاقتصادية* المحرك الاساسي للهجرة الريفية (جدول ١). فتوفر الشغل كان ولايزال عامل تثبيت نسبي للسكان. كما ان قلة فرص العمل اوانعدامها كان ولايزال المحددالاساسي في تحريك مسلسل الهجرة الريفية: اما بطريق مباشر، عندما يهم الامر الشباب الباحث عن العمل، او بطريق غير مباشر، عندما يرحل رب الاسرة ومعه باقي افراد عائلته لقلة او انعدام وسائل العيش كالارض الفلاحية اوفرارا من الجفاف، او بحثا عن شغل بالمدينة. وينطبق نفس الشيء على الزوجة التي تلتحق بزوجها في المدينة التي يشتغل فيها، او الفتاة الباحثة عن عمل .

جدول(١) :*الساكنة المهاجرة حسب الاسباب والدوافع.*

(بالنسبةالمائوية)

	الاسباب والدوافع	الذكور	الاناث	معا
١	الجفاف	**1,56**	0,31	**0,91**
٢	انعدام الوسائل (ارض، راسمال)	**1,65**	0,21	**0,90**
٣	عدم توفر عمل	**3,04**	0,28	**1,61**
٤	ايجاد عمل في مكان اخر	**6,06**	0,90	**3,40**
٥	زواج	0,21	**25,07**	13,01
٦	مرافقة الاسرة	41,72	**64,49**	53,84
٧	دراسة	13,23	3,10	7,97
٨	تعين او توظيف	**6,17**	0,79	**3,38**
٩	البحث عن عمل	**19,42**	1,11	**9,94**
١٠	اسباب صحية	0,38	0,15	0,26
١١	اسباب اخرى	6,49	2,58	4,46
١٢	غير محدد	0,07	0,01	0,04
	المجموع	100	100	100

المصدر : مديرية اعداد التراب الوطني، ١٩٩٣(بحث حول الهجرة الداخلية ١٩٩١)

ان معظم النازحين من الارياف لا يتوفرون على مستوى تعليمي او تاهيل مهني يسمح لهم باندماج اقتصادي واجتماعي في المدن؛ ولا وسائل مالية لهم يعتمدون عليها لتحسين مستوى عيشهم في اماكن الوصول. ولذى

فهم في غالب الاحيان، يعيشون على الهامش في المدينة اقتصاديا واجتماعيا. *ورغم ذلك فهذه الفئات تصرح بانها احسن حالا في المدينة منها في البادية.*

وبارتباط مع *الامكانيات المادية للمهاجر الريفي* واهمية الموارد الطبيعية والبشرية في المنطلق والوصول (الماء، التجهيزات السوسيو-ثقافية الاساسية، الشغل) *وديناميةالمركز* الحضري المقصود، فان *المسافة* بين المنطلق (البادية) والوصول (المدينة) تعتبر من بين العوامل الحاسمة في اختيار وجهة ومكان الاستقرار. ويضاف الى كل هذا، *العوامل الذاتية* للمهاجر التي لاتقل اهميتها عن الاولى، كالتطلع الى تحسين الوضعية المادية والمعنوية، والزواج، والدراسة.

وهكذا فان اسباب الهجرة متعددة، ولكنها في الواقع مرتبطة اكثر بفرص العمل بنسبة كبيرة. فقد اظهرت الابحاث الجارية التي قمنا بها، والبحوث التي انجزتها مديرية الاحصاء (البحث الوطني الديمغرافي 86-1988) ووزارة الداخلية، اظهرت كلها بان نسبة الذين يهاجرون من البادية لاسباب اقتصادية وفي مقدمتها البحث عن العمل تحتل الصدارة. فقد بلغت نسبتها على سبيل المثال ٤٨ بالمائة سنة ١٩٩١، حسب البحث حول الهجرة الداخلية (EMIAT91).

ان تركيزنا على ارتباط الهجرة الريفية بالشغل اساسا لايعني ان العوامل الاخرى غير مهمة؛ بل ان الهجرة ظاهرة معقدة، ولذا يجب معالجتها بنوع من الشمولية في تداخل للعوامل الموضوعية (الاطار العام للبادية المغربية وازماتها المتعددة، والتباينات الجهوية) والعوامل الذاتية المرتبطة بالمهاجر (سنه، مستواه الثقافي، طموحه وارتباطاته).

ويمكن التذكيركذلك، بان الهجرة مسلسل لاينتهي؛ الا انه متغير في الزمان والمكان، وحسب الظروف والتحولات التي عرفتها وتعرفها البادية والمدينة، والمجتمع المغربي بصفة عامة.

٤. *اتجاهات جديدة في الهجرة الريفية.*

١/٤ *هجرة محلية وجهوية في اتجاه المراكز الحضرية او "الشبه حضرية" الصغرى والمتوسطة.*

وقع تحول في الهجرة منذ مطلع الثمانينات واصبحت *المدن الصغرى والمتوسطة* وضواحي المدن الكبرى *"اقطابا"* جديدة للهجرة الريفية الحديثة، بعد ان ظلت المدن الكبرى مهيمنة في الاستقطاب خلال عقود ماقبل السبعينات. ويمكن تفسير هذا بعدة عوامل اهمها: ازمة السكنى وغلاء المعيشة والمضاربة العقارية وتعقد مشكل النقل ، وصعوبة الاندماج في المدن الكبرى؛ مقابل سهولة اندماج الريفي في بيئته الجديدة القريبة من منطلقه الجغرافي الاصلي من مدن صغيرة ومتوسطة. ان النازح بوسائله المادية البسيطة وضعف تاهيله المهني واحتمال تواجد احد اقاربه بهذه المراكز، سيسهل "اندماجه" النسبي او على الاقل تكيفه مع الوسط الجديد. وهذا مايفسر ارتفاع نسبة الهجرة الريفية الجهوية لتبلغ احيانا ٨٠ بالمائة؛ ذلك ان معظم المهاجرين يستقرون بالمدن المحلية والجهوية او المجاورة. وبدون شك فان الدولة قامت بتشجيع هذا الاتجاه بهدف

التخفيف على المدن الكبرى بعد ان بلغت هذه الاخيرة مرحلة التشبع. فبعض المراكز ارتقى الى رتبة بلديات، وادمج في مدارها "الحضري" دواوير لا صلة لها بالمدينة الا جوارها لها. وفي كثير من الاحيان وقع ترقي هذه المراكز "الشبه حضرية" الى درجة "المدن"، لكن فقط من الناحية الادارية، اما التجهيزات والانشطة الحضرية فغير متوفرة.

٢/٤ *هجرة انتقائية من الشباب الراشد العازب، القادر على العمل.*

معظم المهاجرين الريفين في مكان الانطلاق هم من الفلاحين والعمال الزراعيين. وقد بينت نتائج بحث حول الشغل بالارياف ١٩٨٦-٨٧ (*مديرية الاحصاء، ١٩٩٢، ص ١١٩*) بان ٥٧,٥ بالمائة من اليد العاملة الريفية مكونة من مساعدي العائلة، مما يدفع بفئة من هذه الشرائح الى النزوح نحو المدينة وخاصة في فترة الجفاف. وان ٤٨ بالمائة من المهاجرين الريفيين قد عللوا هجرتهم باسباب اقتصادية في مقدمتها البحث عن الشغل (ثلثيهم من الذكور).

ان *التشبيب متزايد للمهاجرين* حيث مس٨٠ بالمائة من مجموع المهاجرين من فئات اعمار١٥-٣٤ سنة *(مديرية الاحصاء، ١٩٩٥، ص ١٥٠) غالبيتهم* عزاب، وهو مايفسر بمعضلة الشغل، وتطلع الجيل الحالي الى نمط واسلوب جديد في العيش في اطار التحولات السوسيو-مجالية في البادية المغربية، ودور اجهزة الاتصال ووسائل الاعلام في تفتح البادية المغربية؛ فالهوائيات التلفزية وكذا الصحون الهوائية المتزايدة الانتشار اصبحت متوفرة حتى في البوادي الغير المكهربة.

٣/٤ *من هجرة ذكورية الى هجرة انثوية.*

تفسر المشاركة المتزايدة للعنصر النسوي في مسلسل الهجرة بتفكك البنيات القديمة والتحولات التي طرات على الاسرة والمجتمع الريفي وتفتحه تدريجيا، وكذا الاقبال على العمل النسوي في المدن الكبرى كموظفات في الادارة، وخادمات في البيوت وفي الفنادق والمطاعم، وعاملات في صناعة النسيج والمصبرات وفي المعامل السرية لصناعة الزرابي حيث الاستغلال الفاحش للفتيات. ويضاف الى ذلك، التحرر النسبي للمراة من بعض القيود الاسروية والضغوط الاجتماعية التي كانت تمنعها من الهجرة وحدها فيما مضى. فاذا كان البحث الوطني الديموغرافي (END88-86) قد ابرز بان المراة تهاجر مع زوجها او مع اسرتها لاسباب عائلية واساسا لعامل الزواج، فان بحث وزارة الداخلية (EMIAT91) اظهر تغلب العنصر النسوي في تيار الهجرة، وان المراة اصبحت تهاجر من اجل العمل وليس فقط للالتحاق بالزوج اوالاسرة.

٥. للهجرة عواقب .

ان تطور عقلية شباب الارياف وطموحهم الى تحقيق دخل اكبر وفي ظروف عمل افضل من النشاط الفلاحي بالبادية ادى في حالات كثيرة الى اختفاء بعض المهن في الارياف كالراعي ومساعدي العائلة امام الاختفاء التدريجي للتكافل العائلي. فانتشار العمل الماجور وحقوق الانسان بعيدا عن الضغوط القبلية والعائلية ساهم بقسطه في التحولات الجارية بالبادية.

ومن عواقب النزوح القروي يمكن الاشارة الى:

ارتفاع عدد العاطلين بالمدن: نتيجة الهجرة ارتفع حجم الساكنة القادرة على العمل، وهو ما ادى الى ارتفاع عدد العاطلين. وعلى سبيل المثال، فقد احدثت الدولة ١١٨٣٢٠٠ منصبا للشغل بالمدن خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٢) بمعدل ١٠٧٦٠٠ شغل سنويا ، و ٨٤١٢٦٤ شغل (١٩٨٢-١٩٨٩) بمعدل ١٢٠١٨١ شغل سنويا؛ ورغم هذا فان عدد العاطلين ظل يرتفع بشكل مطرد من ٢١٥٤١٧ عاطل سنة ١٩٧١ الى ٣٢٢٢١٨ عاطل سنة ١٩٨٢ ليقفز العدد الى ٦٠١١٦١ عاطل سنة ١٩٩٠ (مديرية الاحصاء، ١٩٩٢، ص ١٢١).

"اندماج" ام تهميش للريفيين؟ يلاحظ "اندماج" اقتصادي سريع للوافدين الريفيين على المدن بايجاد العمل؛ لكن يحصل ذلك عادة في المهن والانشطة التي لاتحتاج الي اي مستوى تعليمي اوتكوين مهني، كقطاع البناء والاشغال العمومية والصناعة والتجارة البسيطة، في اطار مايسمى بالقطاع الغير المشكل. ويشتغل العنصر النسوي في صناعة الزرابي والنسيج والعمل كخادمات في المنازل (كرزازي موسى، ١٩٩٥). وان لنوعية النشاط علاقة متينة بمستوى التكوين والتاهيل، حيث تبين من بحث وزارة الدولة في الداخلية (EMIAT91) ان ثلثي المهاجرين من اصل ريفي هم اميين في المدن، وتزداد الامية تفاقما في وسط الاناث.

ويعتبر الهاجس الاكبر للمهاجر هو الحصول على عمل، دون الاكتراث بنوعه ومردوديته وشروطه. فمعظم المهاجرين (٢ على ٣) صرحوا بانهم غير نشطين ابان مغادرتهم للبادية، ومعظم النشطين العاملين هم في القطاع الفلاحي بالنسبة للذكور، وكربات للبيوت بالنسبة للاناث. اما في المدن فاصبح ٤٣ بالمائة منهم عاملين، مع نسبة منخفضة للبطالة تقدر ب ٤ بالمائة وخصوصا في وسط الذكور. ورغم كل ذلك، فانهم يظلون مهمشين في قطاعات تحتاج الى عمل يدوي وعضلي متعب وباجور هزيلة.

توسع حضري بشكل عشوائي تجسده الاحياء القصديرية والبناء العشوائي بمدينة سلا: حي الانبعاث، سيدي موسى، تابريكت، وبمدينة تمارة في دوار صحراوة ودواوير صفيحية اخرى.

مشاكل صحية واجتماعية وبيئية نتيجة الضغط الديموغرافي وعدم مسايرة التجهيزات لهذا التطور (انعدام الوادي الحار وانتشار الازبال في وسط هذه الاحياء).

ثانيا. دراسة حالة احد الاحياء الهامشية التي تتركز فيها الهجرة الريفية "دوار صحراوة".

١. تمارة قطب للهجرة الريفية.

الى حدود مطلع السبعينات كان مركز تمارة الواقع على المحيط الاطلسي في ضاحية الرباط، يدخل ضمن الجماعة القروية؛ وفي سنة ١٩٨٣ ارتقى الى جماعة حضرية (خريطة ١). ومع التقسيم الاداري لسنة ١٩٩٢ اصبح المركز مقرا لعمالة الصخيرات-تمارة التي يبلغ عدد سكانها الحضريين ١٦٠٠٠٠ن (بلدية تمارة، ١٩٩٤) مقابل ٩٦٠٠٠ن لاغير[٣] سنة ١٩٩٠. ولم يتعدى عدد سكان المركز ٨٥٠٠ن سنة ١٩٦٠ ليقفز الى ١٣٧٣٧ن سنة ١٩٧١ و ٤٨٦٤٤ن سنة ١٩٨٢ وتتعدى المدينة حاليا ١٢٠٠٠٠ن بعد ان اصبحت بلدية. وقد لعبت الهجرة الريفية في نمو المدينة الناشئة دورا حاسما، اذ ساهمت بنسبة ٦٤بالمائة في نمو ساكنتها في الفترة ١٩٦٠-١٩٧١ ثم ب ٦٨بالمائة في الفترة ١٩٧١-١٩٨٢. واستمرت الهجرة الريفية نحو المدينة مع تعاقب فترات الجفاف خلال عقد الثمانينات والنصف الاول من التسعينات. وتعتبر الهجرة الريفية الوافدة على الدواوير القصديرية هجرة فقر، وفي مقدمتها دوار صحراوة. ان معظم سكان هذا الحي القصديري هم من اصل ريفي، وهو تعبير يجسد ازمة البادية المغربية. ومن خلال دراسة ميدانية شملت تقريبا كل ارباب الاسر بالحي (٣٥١ رب اسرة)[٤] وصلنا الى النتائج التالية:

تمارة كمركز ناشئ عرف تطورا سكانيا سريعا منذ مطلع السبعينات وهي الفترة التي بدات فيها ازمة السكن بالعاصمة تتفاقم. وسوف تلعب المراكز والمدن المجاورة للرباط وفي مقدمتها سلا وتمارة دور الملطف من حدتها، حيث ان اثمان الكراء كانت فيها انذاك "مناسبة" للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل.

استمدت مدينة تمارة قوتها من عدة مؤهلات طبيعية واقتصادية، اضافة الى جوارها بمركز الثقل السياسي (الرباط) والثقل الاقتصادي (الدار البيضاء) على الشريان الاقتصادي الحيوي الاطلسي ذي الثقل الديموغرافي والاستثماري.

تتوفر تمارة على منشآت صناعية بلغ عددها ٦٥ وحدة سنة ١٩٩٢ معظمها متخصصة في مواد البناء (٢٣وحدة) والنسيج (١١وحدة) وصناعة الفليين (٤وحدات). ونظرا للتشجيعات التي حظيت بها الاستثمارات خارج الرباط والدار البيضاء من طرف الدولة، فقد وقع اقبال كبير على استهلاك المجال بتمارة التي استفادت من موقعها في المنطقة الثالثة بعد الدار البيضاء وسطات، بالنسبة للتشجيعات التي يمنحها قانون الاستثمارات الصناعية. وتجلى ذلك في تطور عدد رخص البناء والتجزئات والمعامل في السنين الاخيرة ١٩٩١-١٩٩٢ كما هو موضح في الجدول رقم (٢). وبالاضافة الى المصانع، يشتغل المهاجرون في الوحدات الفلاحية في الفلاحة المغطاة، وفي القطاع الغير المشكل. ان السنوات العجاف ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ ساهمت في تغذية تيار الهجرة الى تمارة. واثر هذا على نوعية السكن، حيث بلغ عدد الاسر التي تقطن احياء الصفيح ١٢٠٠٠ اسرة. وفي اطار محاربة الدولة للسكن الغير اللائق تم القضاء على ٦٠بالمائة منه من خلال مشاريع ضمت ٢٢٤هكتار، خصصت لتشييد سكن ملائم بحي المسيرة وتم ذلك على اراضي الجيش.

خريطة رقم (١)

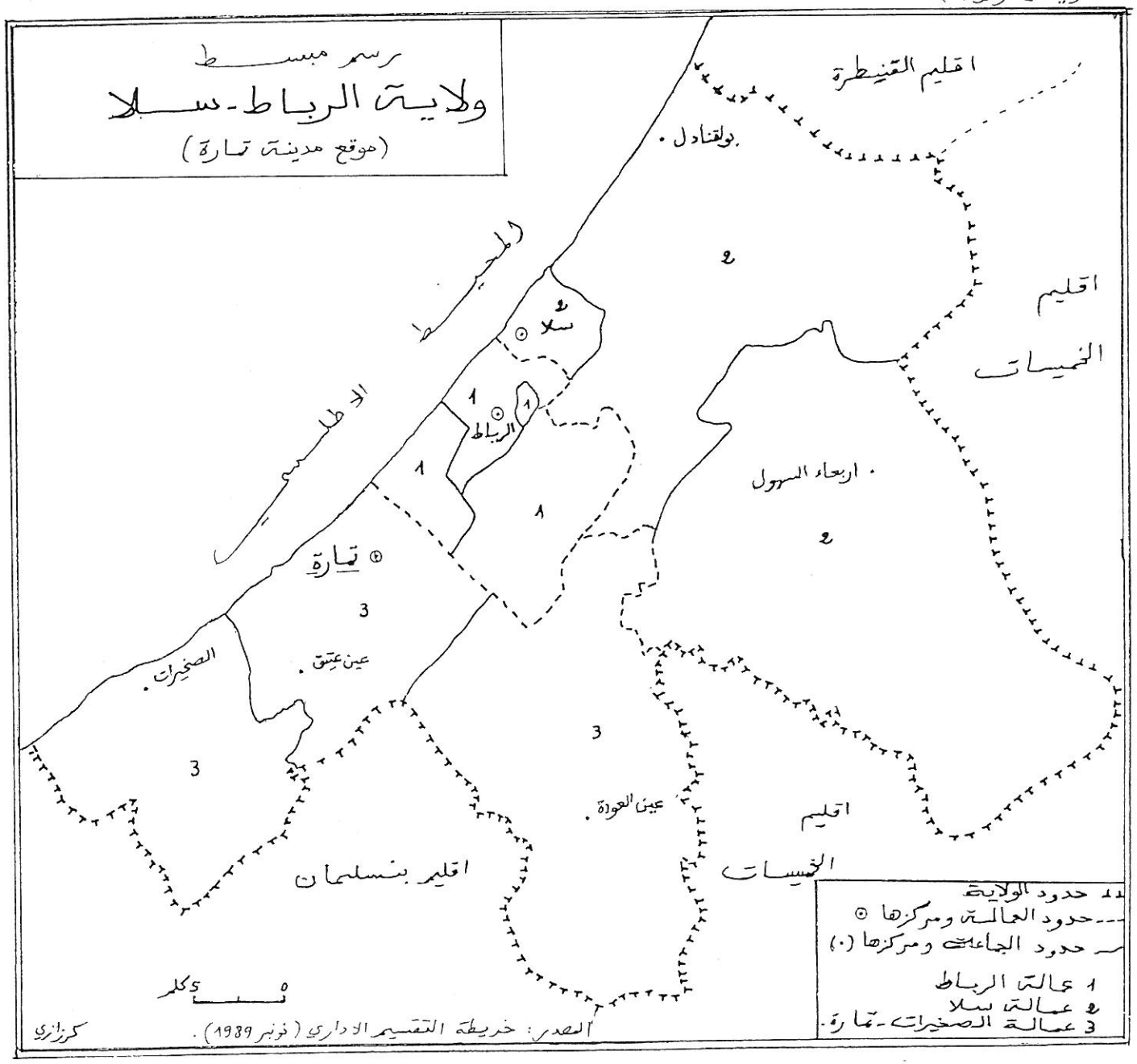
رسم مبسط
ولاية الرباط-سلا
(موقع مدينة تمارة)
اقليم القنيطرة
بولقنادل
سلا
الرباط
المحيط الاطلسي
اقليم الخميسات
اربعاء السهول
تمارة
الصخيرات
عين عتيق
عين العودة
اقليم بنسليمان
اقليم الخميسات
حدود الولاية
حدود العمالة ومركزها
حدود الجماعات ومركزها
1 عمالة الرباط
2 عمالة سلا
3 عمالة الصخيرات-تمارة
المصدر: خريطة التقسيم الاداري (نونبر 1989).
كرزازي

جدول (٢) : تطور رخص البناء من ١٩٩١ الى ١٩٩٣

الرخص	1991	1992	1993
البناء	1438	1543	988
التجزئات	26	58	11
المعامل	12	42	6
المجموع	1476	1643	1005

المصدر : بلدية تمارة، ٢٦ ماي ١٩٩٤

هذه الوحدات الصناعية ساهمت في استقطاب عدد من الريفيين للاستقرار باحيائها الهامشية والاشتغال في معاملها. ويلاحظ بان معظم المهاجرين قد وفدوا عليها من المناطق المجاورة كزعير والرماني وبن سليمان، وكذلك من المناطق الفقيرة من اقليم مراكش واسفي، خصوصا مع اكتساح الجفاف لهذه الجهات الهشة اصلا. وامام الزيادة الديموغرافية القوية والانفجار الحضري، فقد توسع المجال الحضري بشكل عشوائي الشئ الذي ادى الى توسع السكن الهش منذ مطلع السبعينات.

٢. دوار صحراوة نموذج لهجرة الفقر.

٢/١. *هجرة قروية جهوية مباشرة.*

تسعة من بين عشرة ارباب اسر وافدين على دوار صحراوة هم من اصل ريفي في معظمهم من البوادي المجاورة لتمارة، وفي مقدمتها هضبة ازعير والهضبة الوسطى(الرماني)، وهضبة زمور (الخميسات). وهي هجرة في غالبيتها مباشرة ودائمة؛ ومن هنا يتبين عامل القرب كمحدد اساسي في تقوية تيار الهجرة وهو ما ينطبق على الصعيد الوطني. كما يلاحظ ايضا اهمية الوافدين من جنوب الدار البيضاء من الجهات الهشة التي تضررت من سنوات الجفاف كالشاوية وقلعة السراغنة والرحامنة وبوادي مراكش (خريطة ٢). الا ان جوار تمارة بالعاصمة دفع عددا من اليد العاملة والحرفيين والبنائين وصغار الموظفين والطلبة الى الرحيل نحو دوار صحراوة، نظرا لازمة الكراء وغلاء المعيشة في الرباط.

٢/٢. *تداخل قوى للطرد والجذب كمحرك اساسي لهجرة الفقر.*

ثمانية من كل عشرة ارباب الاسر الوافدين على دوار صحراوة، صرحوا بان محرك هجرتهم في دواويرهم هو البحث عن عمل. وهم في سن النشاط، اذ تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة؛ ومعظمهم ذكور واميون لايتوفرون على وسائل عيش كالارض الزراعية. وقد اجاب البعض منهم بانهم مستعدون

خريطة رقم (2) الاصل الجغرافي لارباب الأسر الوافدين على دوار صحراوة بمدينة تمارة.

ملحق رقم

رقم 3.

خريطة التقسيم الاداري للمغرب.

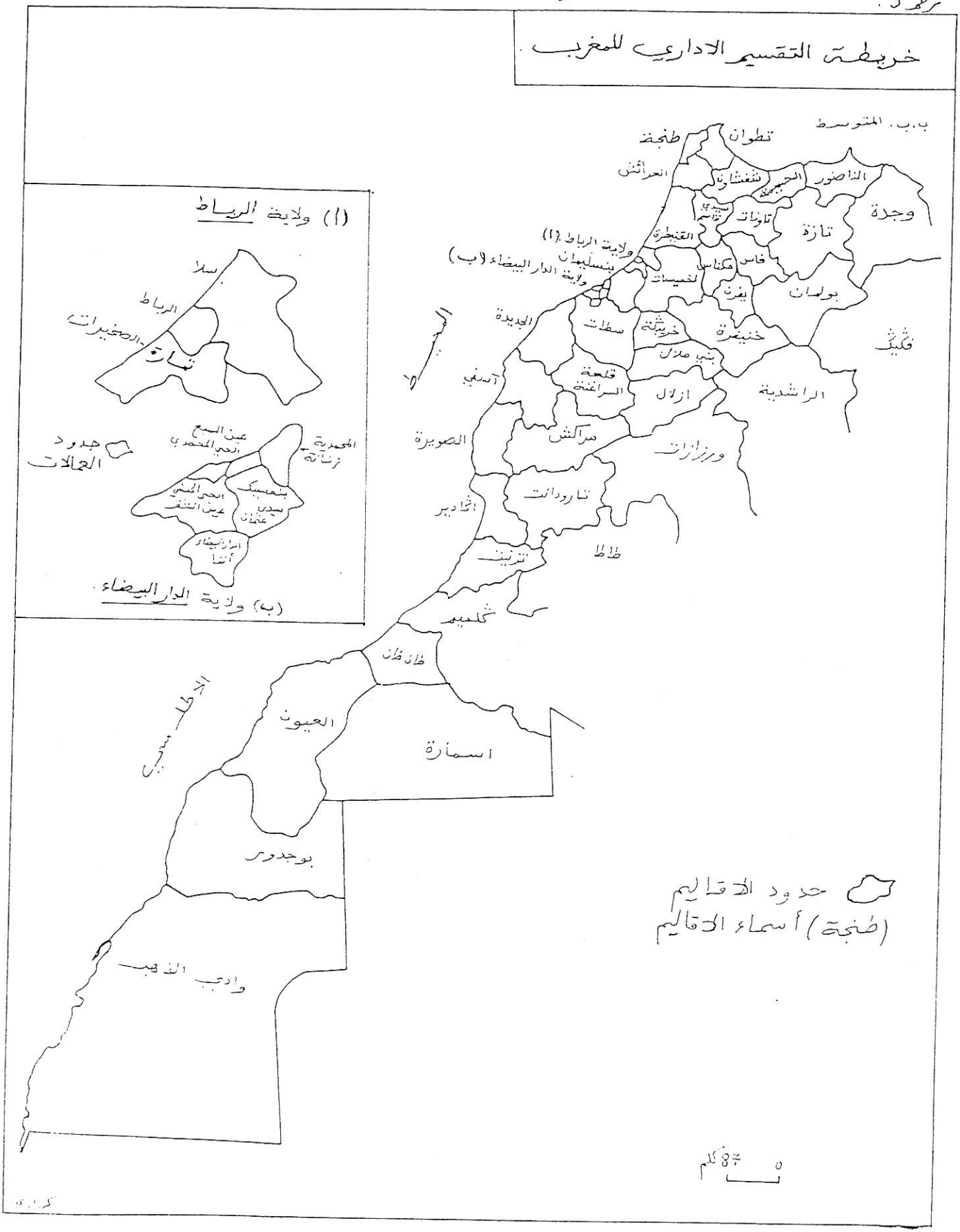

للعودة الى مسقط راسهم في حالة توفر الارض المسقية التي تؤمن عيشهم. ولكن معظمهم يرفض العودة، لكونهم مارسوا سابقا العمل الفلاحي كعمال زراعيين او كمساعدين لاسرهم، ولا ملك لهم في اماكن ولادتهم.

٣/٢. عدم استقرار في العمل والسكن للوافدين الريفيين وانعكاسات سلبية على البيئة.

توافد الريفيين على هذا الحي القصديري يبين هشاشة ميزانية الاسر المهاجرة. ويمكن تفسير انتشار السكن الغير اللائق بتمارة بعدة اسباب اهمها الانفجار الديموغرافي وفقر المهاجرين وغلاء الكراء وتقلص الاحتياط العقاري بالرباط والمضاربة العقارية. هذه الظروف ارغمت الفئات الاجتماعية الضعيفة الدخل الى الالتجاء الى احياء مستترة او صفيحية وبناء براريك على اراضي الدولة او الخواص.

وفي غياب تاهيل مهني ومستوى تعليمي عالي، فانهم مرغمون على الاشتغال في اي عمل وبدون شروط. وتبين نتائج البحث، ان هؤلاء المهاجرين يتركزون بالترتيب في قطاعات الصناعة والبناء والتجارة البسيطة والحرف والعمل الاداري والخدمات. واما نسبة البطالة فلا تتعدى ٤ في المائة. ويفسر هذا بتوفر فرص للعمل في الصناعة وفي قطاع البناء، نظرا للتوسع الافقي والعمودي الذي شهدته مدينة الرباط وضاحيتها (حي الرياض، المسيرة) ومدينة تمارة والصخيرات. اما التجارة والخدمات فتقتصر على الباعة المتجولين، وتجارة التقسيط في البراريك لبيع الخضر والمواد الغذائية واللحوم (صورة ٤)؛ اضافة الى امتهان بعض الحرف كالحلاقة والحدادة والنجارة والخدمة في البيوت.

دوار صحراوة هو عبارة عن سكن قصديري، تنعدم فيه الطرق المعبدة والارصفة وشبكة توزيع الماء الشروب والانارة والوادي الحار(صورة ١). وتحيط بالدوار المزابل والقاذورات المتنوعة. ويضطر السكان الى التجند ليل نهار لاقتناء كمية من الماء لاتتعدى ١٥٠لترا/اليوم في المتوسط. وتتسبب مياه الحنفيات العمومية في نشوء مستنقعات، تضاف الى المياه الحارة التي يصرف جزء منها الى حفر (صورة ٣). هذه الوضعية تتسبب في انتشار اوبئة فتاكة بالساكنة وفي مقدمتها الاطفال.

وامام انعدام التجهيزات الاساسية والمرافق الحيوية وضعف موارد السكان، فان مستوى عيش المهاجرين الريفيين لم يتحسن كما كان متوقعا. ان قاطني هذا الحي القصديري يعيشون عدم استقرار على مستوى السكن الذي ينتظر هدمه في يوم ما (صورة ٢)، وهاجس الطرد من العمل المؤقت او الموسمي عادة. وقد صرح عدد منهم بانهم تلقوا مساعدات وتسهيلات ابان وصولهم، من طرف اقارب لهم الى حين حصولهم على عمل (الهجرة تنادي على الهجرة). ويعقدون الامل على الحصول على قطعة ارض لتشييد سكن صلب مستقبلا.

٤/٢. كيف عالجت الدولة مشكل احياء الصفيح؟

الانتشار العشوائي للسكن الهزيل حير المسؤولين والمخططيين لتصاميم التهيئة والتعمير[٥]. والتجات الدولة الى اتخاذ عدة اجراءات وفكرت في تقديم حلول لهذه الظاهرة[٦]. فالى جانب مسؤولية الجماعات المحلية في

توفير التجهيزات الاساسية والمرافق الاجتماعية والخدمات في تنسيق مع الوزارات المعنية، فقد احدثت الدولة وكالات مختصة تعمل تحت وصاية وزارة السكنى، ومنها الوكالة الوطنية لمحاربة السكن الغير اللائق. وقد استطاعت الدولة ان تقضي على عدة احياء قصديرية في مدينة الرباط وسلا.

وبتنسيق بين عمالة الصخيرات-تمارة والمجلس البلدي تم الشروع في القضاء علىهذه الظاهرة في مدينة تمارة. وفي هذا الاطار قامت الدولة بتوفير الاراضي وتجهيزها وتوزيعها على ساكنة هذه الاحياء القصديرية باثمان مناسبة لتحسين شروط سكنها. وتم هدم حيز من البراريك في دوار صحراوة ودوار العسكر، ومنح اصحابها قطعا ارضية مقابل ثمن رمزي في حي المسيرة على اراضي الكَيش. وحسب بلدية تمارة فقد قضي على ٦٠ بالمائة من السكن الغير اللائق بتمارة من خلال انجاز مجموعة مشاريع لمحاربة هذا النوع من البناء العشوائي، وتحويل ساكنتها على مراحل الى حي المسيرة، على مساحة خصصت لهذا الغرض بلغت ٢٢٤ هكتارا على اراضي الكَيش في هوامش الرباط [٧]. وقامت ايضا بتشجيع التجزئات والتعاونيات السكنية. وشقت الطرق فتوسع البناء الافقي والعمودي (الصورتان ٥ و ٦)؛ وخلقت انوية لمدن ناشئة كحي المسيرة ١ و ٢، وعين عتيق، وزرارة، وبلدية جديدة في "الهرهورة" على شاطئ البحر. وتسهر حاليا على وضع تصميم التهيئة، وربط مدينة تمارة بشبكة الوادي الحار الذي ظلت محرومة منه الى بداية الثمانينات. وحتى الآن لاتزال المياه الحارة في اجزاء هامة من المدينة تقذف في الحفر، حتى في الاحياء السكنية الاخرى؛ وهذا ما يساهم في تلويث الفرشة المائية، فتنجم عنها امراض خطيرة.

ولاشك ان الطريقة التي استخدمتها الدولة في مشروع حي الرحمة بضواحي مدينة سلا كانت مجدية، بحيث بيعت قطع صغيرة مساحة الواحدة منها ٥٠ او ٦٠م^2 في المتوسط لقاطني الاحياء القصديرية بتابركت بثمن رمزي؛ وسمحت لهم بالتصرف في البناء باشراك من ليس له سكن في تغطية تكاليف البناء، ومقابل ذلك يمتلك المساهم الطابق العلوي.

ويتم حاليا بناء مدينة في ضواحي سلا، اطلق عليها جلالة الملك الحسن الثاني الذي تبرع بالارض على السكان المعنيين "سلا الجديدة ". ويدخل هذا في اطارانجاز مشروع سكني ضخم حددته الدولة في ٢٠٠٠٠٠ سكنى اقتصادية.

ورغم المجهودات التي قامت بها الدولة سواء في سلا او الرباط وتمارة، فان مختلف العمليات لم تخل من تحايل لتفويت العقار الى اشخاص اخريين، في اطار المضاربات العقارية. وقد اغتنت اكثر الطبقة البورجوازية من خلال العمليات العقارية، بل حتى بعض المهاجرين في دوار صحراوة. وقضي على المساحات الفلاحية والباستين المحاذية لمدينتي تمارة وسلا. وهذا يبين بوضوح الصعوبات الجمة التي تعترض المسؤولين وممثلي السكان في البلديات في محاربة ظاهرة السكن الغير اللائق.

ان حل معضلة الهجرة المكثفة التي يطلق عليها هجرة الفقر، لايمكن ان يتم الا في اطار مشروع تنموي شمولي يعطي الاولوية لقطاع الشغل، والاهمية للارياف الفقيرة وفي مقدمتها اراضي البور. لقد بينت نتائج الاحصاء للسكان والسكنى (١٩٨٢) بان مناطق البورالتي يعيش عليها معظم سكان البادية تعتبر المصدر الاول للهجرة. واذا علمنا بان جل الاستغلاليات الفلاحية هي صغيرة اومتوسطة وانها تعاني من عدة مشاكل، فان الضرورة تدعو التدخل لمساعدة اصحابها من اجل تحسين مردوديتها.

ان تركز الطاقات البشرية في القطاع الفلاحي لايساعد على ادماج البادية في الاقتصاد العصري، ومن هنا تدعو الحاجة الى اعادة توزيع السكان وفق الموارد الطبيعية المتوفرة، مع التاكيد على تنويع الانشطة غير الفلاحية بغية خلق دينامية جديدة في البادية المغربية. ونظرا لطول السواحل المغربية وضعف استغلال ثرواتها السمكية فان وضع مخطط للاستفادة من امكانياتها سيوفر آلاف الفرص للشغل، عن طريق تطوير قطاع الصيد البحري، في ضوء التطورات الجديدة وعلاقة بلادنا بالاتحاد الاوروبي.

الاهتمام بالارياف لايقتصر على الجانب التقني فقط كالمكننة واستخدام التقنيات العصرية في الفلاحة؛ فرغم اهمية هذا البعد، تظل التنمية ناقصة اذا لم تعطى الاولوية كذلك الى تكوين اليد العاملة وتعليمها للرفع من مردوديتها، وفي نفس الوقت الرفع من اجورها وتحسين ظروف عملها وسكنها وعيشها. ان حالة سهل الغرب خير دليل على ذلك، بحيث ان تطور التقنيات الزراعية وتوسع تجهيزات الري لم ينعكس على تحسين ظروف عيش اغلبية السكان، نظرا لاغفال البعد الاجتماعي وتخلفه عن الجانب التقني والاقتصادي (كرزازي موسى، ١٩٩٤، ص ٥٥).

اشراك السكان في اي مشروع للتنمية والاخذ بآرائهم، شرط اساسي لانجاح المخططات التنموية في اطار الجماعات المحلية. ان مشروع التنمية يتطلب تظافر جهود كل المعنيين بالامر والتنسيق فيما بينهم، وفي مقدمتهم القائمون على تسيير القطاع العام، والجماعات المحلية والقطاع الخاص. ولاشك ان مراعاة الامكانيات المحلية وحاجيات السكان، ومراقبة وتتبع وتقويم مشاريع التنمية، يسهل الانتقال من مرحلة الى اخرى بدون تعثر اوتوقف.

ان خلق علاقات تفاعل بين المدن والقرى لفائدة ساكنة كل منهما، والشروع في بناء التجهيزات الاساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية لسكان القرى والمدن الصغيرة في توازي مع الجانب الاقتصادي سينظم الهجرة ويثبت فئة من ساكنة الارياف.

ومن بين الاولويات التي يجب الشروع في انجازها هي كهربة البوادي وتزويدها بالماء الشروب وتحسين شروط السكن والعمل لقاطنيها، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في المراكز القروية والشبه حضرية من اجل تسهيل هيكلة الارياف، وضمان استمرارية الشغل لليد العاملة ورفع مداخيل السكان.

وسيساهم ذلك بطريق غير مباشر في خلق دينامية جديدة بالبادية المغربية تنشط سوق العمل، وترتقي بتفكير السكان الى مستوى الابداع.

خلاصة عامة

ان الهجرة الريفية نحو المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة او حتى نحو الضاحية بدافع البحث عن العمل بالدرجة الاولى، والتطلع الى حياة كريمة في اطارتتوفر فيه الشروط الضرورية للعيش، اصبح قاعدة مالوفة في حياة ساكنة الارياف. وقد بينت التجارب، ان خلق انشطة اقتصادية ومقاولات صغيرة ومتوسطة، سواء في الارياف اوالضواحي والمراكز الصغرى، من شانه ان يثبت الساكنة، بل يعمل على جلب ساكنة اخرى اليها.

واذا كانت الهجرة الريفية ظاهرة طبيعية لايمكن ايقافها؛ والفلاحة بطبيعة عملها الموسمي ومحدودية انشطتها غير قادرة على توفير الشغل الكافي لساكنة العالم القروي، بل قد تتخلى عن جزء من اليد العاملة التقليدية الغير المؤهلة بفعل المكننة؛ اذا كان هذا صحيحا، فانه لايبررمع ذلك، السماح بافراغ وخراب الارياف المغربية شيئا فشيئا و"تصدير" مشاكلها نحو المدن الغير قادرة على استيعاب الوافدين كما هو الحال في دوار صحراوة بتمارة.

ان ارياف اليوم اصبحت تتداخل مع ضواحي المدن، واضحى بعضها يتوفر على امكانيات صناعية، بفضل التسهيلات والتشجيعات التي تقدمها قوانين الاستثمار الجديدة للقطاع الخاص. ومن جانب آخر، فقد اصبحت الارياف تتهيكل نوعا ما، بفضل المراكز الشبه حضرية التي تنتشر هنا وهناك، خاصة بعد التقسيم الاداري الجديد لسنة ١٩٩٢ والذي بموجبه تضاعف عدد الجماعات القروية مرتين. فمن المؤكد بان مراكز هذه الجماعات التي خلقت فرصا جديدة للعمل، ستصبح مدنا في المستقبل. ولذى يمكن للمقاولين الاستثمار فيها، لخلق دينامية اقتصادية جديدة تنعش الشغل، وتهيئ المجال الريفي ليهيكل على شاكلة المدن. وبهذا توفر الشروط الاساسية لعيش الساكنة الريفية حتى لايضطر قسم هام منها الى الهجرة.

ان تخطيطا عمليا من هذا النوع يساهم بدون شك في تنمية العالم القروي، وفي تقريب الهوة بينه وبين المجال الحضري. واذا علمنا بان منافذ الشغل في الخارج قد اصبحت مغلقة وفي المدن مشبعة، فان البحث عن الحل من داخل الارياف في علاقة مع المراكز المهيكلة لها، سيكون هو الطريق الانسب الى تنمية واقعية تخفف من الهجرة وتعمل على توجيهها.

الهوامش:

١. بموازاة مع ابحاثنا الشخصية، فقد اطرنا واشرفنا على مجموعة بحوث حول ظاهرة الهجرة وانعكاساتها بعدة جهات في المغرب، ومنها دراسة حول تمارة (مركز تمارة، دوار صحراوة، عين اعتيق..). وفي هذا الاطار ساهم طلبتنا في ملء الاستمارات بالميدان، ونقدم لهم بهذه المناسبة تشكراتنا، ومنهم البوطاهري محمد والادريسي مولاي بوسلهام.

كما نشكر ايضا الزميل **جمال الدين محمد** -الاستاذ بكلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس- الذي تفضل مشكورا بمراجعة هذا المقال، مبديا ملاحظاته القيمة قبل طبعه.
نشكر ايضا السادة الساهرين على تنظيم ندوة "الهجرة من الريف الى الحضر" وفي مقدمتهم "المعهد العربي لانماء المدن" واللجنة المنظمة الذين اتاحوا لنا فرصة المشاركة في الندوة المذكورة بالقاهرة.

٢. FNUAP, Etat de la population mondiale, 1993, p.11

٣. وزارة الصحة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩٠، ص ٢٥.

٤. حسب احصائيات البلدية التي تدمج في الحي المذكور احياء اخرى كدوار الجديد فان عدد ارباب الاسر يبلغ حوالي ١٠٠٠ شخص سنة ١٩٩٤.

٥. تكلفت عدة جهات في الدولة بانجاز مشاريع للقضاء على مدن الصفيح وعلى سبيل المثال: عمالة سلا (مشروع حي مولاي اسماعيل بقرية اولاد موسى موجه لدوار الجديد، بوقطابة وعنق الجمل)؛ مندوبية السكنى (مشروع حي الرحمة موجه لدواوير ذراعو، والجديد وتابريكت).
وفي مدينة الرباط قامت الدولة بتنسيق مع خبراء البنك الدولي بدراسة تهم دواري "الدوم" و"الحاجة" الذين كانا يضمان بالتساوي تقريبا ٨٠٠٠ اسرة سنة ١٩٧٨ ودوار المعاضيد ويضم ٤٥٠٠ اسرة وذلك قصد معالجة ظاهرة احياء القصديرالتي يقطنها حوالي ٦٠٠٠٠ن. ويرجع تاريخ الاستقرار بها (وقت الدراسة) الى نصف قرن خلت. الا ان التجربة التي اتبعت كانت هي اعادة هيكلة البناء على اساس تصميم مع تجهيز هذه الاحياء بالبنية التحتية والتجهيزات الاجتماعية وكذا التجهيزات الاقتصادية، عن طريق تشييد حي صناعي للتخفيف من معضلة البطالة (نشرة المجلس البلدي لمدينة الرباط، العدد ٣، ابريل ١٩٧٨) .

٦. ضربت مدينة سلا رقما قياسيا في انتشار السكن الغير اللائق الذي اصبح يأوي ٥٠ بالمائة من اسرها في نهاية السبعينات. وعادة مايستقر السكان مجانيا على اراضي الجماعة او الحبوس. واحيانا يستقرون على اراضي مستقعات مباشرة بعد تجفيفها كما حدث في هوامش سلا. ولا تتوفر الجماعات المحلية الفتية كبلدية العيايدة وحصين على امكانيات لاعادة هيكلة هذه الاحياء (كندال عبدالنبي، ١٩٩٥).

٧ . عمالة الصخيرات-تمارة، بلدية تمارة، اليوم الدراسي حول موضوع: تمارة الانسان والبيئة في افق سنة ٢٠٠٠ (نشرية بتاريخ ٢٦ ماي ١٩٩٤).

اهم المراجع بالعربية:

حسان عوض، ١٩٦٤، *جغرافية المدن المغربية على ضوء تطورها الديموغرافي الحالي*، مطبوعات المركز الجامعي للبحث العلمي، المحمدية، (١٣٦ص.).

كندال عبد النبي، *السكن والسكان الهامشيون: الاحياء والمراكز الهامشية بمدينة سلا*، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الاداب والعلوم الانسانية. جامعة محمد الخامس بالرباط. ١٩٩٥ (٤٠٠ ص، غير منشور).

كرزازي موسى:

ا) *النزوح القروي واثره على الشغل بالمغرب*"، اعمال المائدة المستديرة بكلية علوم التربية، الرباط في ١٠ يونيو ١٩٩٥). وعنوان مقال تحت الطبع:

"Exode rural vers les villes et son impact sur l'emploi au Maroc"

ب) "*جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في ارياف سهل الغرب*"، ١٩٩٤، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٢٨. (من ص ٤٧ الى ص ٦١).

ج) "*الحركة السكانية الافقية وبعض انعكاساتها بوجدة كعاصمة للمغرب الشرقي*"، مجلة كلية الآداب بوجدة (عدد خاص باعمال ندوة حاضرة المغرب الشرقي: وجدة من التاسيس الى الوقت الحاضر ١١ ابريل ١٩٨٨) السنة الثالثة، العدد الثالث، ١٩٩٢ (من ص٢٨٥ الى ص ٣٠٩).

وزارة الداخلية، *مونوغرافية عمالة الصخيرات-تمارة*، السنة ١٩٩١ (بالفرنسية).

عالم الفكر (مجلة) عدد خاص حول *الهجرة والهجرة المعاكسة*، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، يونيو-اغسطس-شتنبر ١٩٨٦.

*AGOUMY.T, 1988, "Les mouvements migratoires et les défaillances de l'équipement scolaire en milieu rural: le cas de Taza. In L'évolution des rapports villes-campagnes au Maghreb. Pub. Fac.Lettr.Sc.Hum., Univer.Mohmmed V, Rabat, pp.181-195.

*AGOUMY.T, 1979, La croissance de la ville de Taza et ses conséquences sur la dysharmonie urbaine, Thèse de Doctorat de 3ème Cycle, Univ. François Rebellais, Tours (Inédite)

*AIT HAMZA.M, 1988, "L'émigration, facteur d'intégration ou de désintégration des régions d'origine? cas du bassin-versant d'Assif Mgoun.(Versant sud du Haut Atlas central)" In (Le Maroc et la Hollande) Série: Colloques et Séminaires: , N°8. Pub.Faculté. Lettr.Sc.Hum. Rabat, pp.161-175.

*BELFQUIH.M & FADLOULLAH.A, 1986, Mécanismes et formes de croissance urbaine au Maroc, cas de l'agglomération de Rabat-Salé, 3 Vol. Ed. Librairie El Maârif, Rabat, (767p)

*BENHALIMA.H, 1987, Petites villes traditionnelles et mutations socio-économiques au Maroc. Le cas de Sefrou. Ed. Fac. Lettr. Sc.Hum. Univ. Mohammed V, DES et Recherches, N°14.

* CABANNE. C (sous direction), 1984, Lexique de géographie humaine et économique, Dalloz.

*Direction de la Statistique (D.S), Recensement général de la population et de l'habitat de 1982 (RGPH); Instructions aux agents recenseurs en milieu urbain.

*D.S., 1995, Exode rural, CERED, Ed. Guessous, (255 p). Rabat.

*D.S., LFARAKH. A, "Exode rural et développement des campagnes" In Séminaire sur "Population et développement des campagnes", Rabat 15-16 juin 1995

*D.S, 1993, Migration et urbanisation au Maroc, (CERED), Rabat, (264p).

*D.S., 1993, Les indicateurs sociaux , Rabat, 1993, (357.p).

*D.S., 1993, Fécondité, infécondité et nouvelles tendances démographiques au Maroc, (Etudes démographiques), CERED. Rabat, (274.p).

*D.S, 1992, Population active urbaine, Premiers résultats, Rabat, (Enquêtes statistiques, Emploi, Ménages). (54.p)

*D.S., 1992, Population et emploi, CERED, Rabat, (275p).

*D.S., 1991, Enquête Démographique Nationale 1986-88; Déplacements et mouvements migratoires de la population au Maroc. Division de la population. Rabat. (133p).

*D.S., 1991, Niveaux de vie des ménages 1990/91. Vol.1.(Enquêtes statistiques), Rabat , (349p).

*D.S., 1991 Population l'an 2062, Stratégies Tendances, CERED, (276.p).

*D.S, 1988, Situation démographique régionale au Maroc, Analyses comparatives, CERED, (295p)

*D.S, 1988, Population active rurale 1986-87, Vol. 1, Rapport de synthèse. Rabat, (Enquêtes statistiques, Emploi, Ménages). (48.p)

*D.S, 1987, Consommation et dépenses des ménages 1984-85, Enquêtes statistiques, Premiers résultats, Vol.1,: Rapport de synthèse, (440.p)

*D.S, 1986, Analyses et tendances démographiques au Maroc, CERED, (229p)

*Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir, 1991, Emploi des jeunes en milieu rural, Octobre; (136.p).

*EL GHARBAOUI.A, 1981, La terre et l'homme dans la péninsule tingitane, étude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif occidental, Travaux de l'Institut Scientifique, Rabat. (439p+ Cartes hors-texte)

*EL KHYARI. T, 1987, Agriculture au Maroc, Ed. Okad, Mohammedia, (500 p).

*ENNAJI.M, 1989, "L'émigration rurale intérieure: causes et incidences, In Direction de la Statistique, Population et développement rurale, Colloque. CERED. Rabat.(pp.207-219).
*ESCALLIER.R, 1984, Citadins et espace urbain au Maroc, URBAMA, Fascicule 9, Tours, Tome I,II.
*FADLOULLAH.A, 1990, Evolution récente de la population et du peuplement au Maroc, In (Le Maroc: espace et société), Actes du colloque maroco-allemand de Passau 1989, Passavia Universitatsverlag. pp.75-84.
*FASSI.D, 1982, "La sécheresse autour du Sahara: La nature et le comportement des hommes (étude environnementale), RGM N°6, (17 p).
*FTOUHI. M, JAMAL EDDINE. M, AIT LAKHYAR. A, HAIDAOUI. L, 1994, Rayonnement de l'école sur son environnement en matière de population dans le premier cycle de l'enseignement fondamental, Univ. Mohammed V, Fac. Sc. Educ., Rabat.
*KERZAZI.M, 1995, "Les immigrés Marocains en Belgique entre l'idée de retour et la migration définitive; Etude de cas à Bruxelles." In <Maroc-Belgique: Première rencontre scientifique inter-universitaire>, Pub. Fac. Lettr. Sc. Hum.Univ. Mohammed V, Rabat, Série: Colloques et séminaires N°37,
*LAGHAOUT.M, 1988, "Aperçu géoscopique sur l'émigration rurale dans la province de Safi", RGM, Vol 12, N°2, 14p.
*LAOUINA.A, 1982, "La sécheresse au Maroc et les pays riverains du Sahara, aspects climatiques. RGM N°6, 24p.
*Ministère d'Etat à l'Intérieur & FNUAP; Direction Générale de l'Urbanisme, de l'Architecture et de l'Aménagement du Territoire; Direction de l'Aménagement du Territoire, 1993, Analyse des données de l'enquête migration interne et aménagement du territoire 1991 (l'EMIAT 1991), Novembre, (139p + Annexes).
*El Mrabet.B.,1984, Emigration et habitat dans la montagne sud-rifaine, (Pays de Taounat), Thèse de 3è Cycle en géographie, Univer. Paul Valéry. Montpellier III.
*NOIN.D, 1970, La population rurale du Maroc. Etude géographique, Paris, 1970. 2tomes.
*NOIN.D, 1965, "Répartition de la population et mouvements migratoires dans la plaine de Tadla". RGM, N°7, 1965, pp.53-69.
*NOIN.D, 1968, "Aspects du sous-développement au Maroc" Annales de géographie, (pp.410-431). *(Article rédigé en 1965)*
*ONU; Environment and Population. Supplement to Population. Reports, May. 1992.
* PETIT et R. CASTET-BAROU, 1954, "Contribution à l'étude des mouvements de la population marocaine musulmane et de l'exode rural"; & .P. SUISSE. "l'exode rural", B.E.S.M, Vol. XIX, N°68, 1955. .
*PITIE. J, 1979, L'exode rural, Que sais-je, N°1747, PUF, Paris.
*REFASS.M, L'organisation urbaine de la péninsule Tingitane, Thèse d'Etat Géographie, 1993, Univ. Paris I, Panthéon Sorbonne, (Inédite).
*Royaume du Maroc, Rapport national, 1994, Population et développement au Maroc, Conférence Internationale sur la Population et le Développement, Le Caire, Septembre, (90p)
*SKELDON. R, 1990, Population mobility in developing countries: a reinterpretation, London, Ed. Belhaven Press.
*THUMERELLE. P.T, 1986, Peuples en mouvement. La mobilité spatiale des populations. SEDES, Paris.
*TODARO.M.P, 1976, Internal migration in developing countries, International Labour Office, Geneva (106p):
TROIN.J.F & al (Sous direction), 1985, Le Maghreb, hommes et espaces, Armand Colin-Collection U, Paris. 360.p

* **United Nations**, International conference on population and development, Cairo, Egypt, 5-13 September 1994. "Programme of action of the conference" 16/06/1994.

*URBAMA et CEDEJ, Changement économique, social et culturel et modification des champs migratoires internes dans le monde arabe. Etude comparée. Rapport intermédiaire, Tours, Juillet 1990.

*World Ressources Institute, World Ressources 1994-95, Oxford Press, New York, 1994.

دوار صحراوة بمدينة تمارة: صور من مظاهر "هجرة الفقر"

تتلخص مظاهر "هجرة الفقر" من خلال الصور المعبرة عن السكن الهش، والتجهيزات الاساسية المنعدمة، والبيئة الموبوءة. ويمكن تفسير هذه المناظر الماساوية في نهاية القرن العشرين، بالهجرة الريفية كنتيجة لازمة البادية المغربية، وكذا ازمة السكن وغلاء المعيشة واحتدام المضاربة العقارية بالعاصمة، وركود الاقتصاد في غياب استراتيجية متكاملة للتنمية بالبلاد.

الصورة رقم (1). *منظر عام لدوار صحراوة القصديري بمدينة تمارة.*

يبدو في الصورة سكن هش متلاحم، تتوسطه ساحة مغطاة بانواع النفايات والقاذورات المتراكمة، ومستنقع يشكل خطرا حقيقيا على صحة السكان المستقرين في هذه البيئة الموبوءة. فهل يفسر هذا "بعدم اعتراف" السلطات المحلية والمجلس البلدي لتمارة بالامر الواقع ام هو اهمال مقصود لعدم تشجيع انتشار مثل هذه الاحياء؟

الصورة رقم (2). *سكن هزيل وغير لائق.*

يتكون هذا "الحي" الهامشي من براريك قصديرية ومن مساكن جدرانها مبنية بالطوب وسقوفها من القصدير. ازقته ضيقة وغير منتظمة وغير مبلطة بالزفت. وقد يقسم المسكن الى عدة براريك لاستقبال وافدين جدد. ويظهر طفلان وهما يقومان بحمل المياه الحارة المجمعة في الحفر الصغيرة للالقاء بها خارج الحي، نظرا لانعدام الواد الحار. ويلاحظ ايضا دور مهدمة من الحي، رحل عنها اصحابها بعدما سلمتهم الدولة قطعا ارضية في منطقة مجاورة "حي المسيرة" في اطار سياسة محاربة السكن الغير اللائق. وينتظر الباقون دورهم لتحسين شروط سكنهم في يوم ما.

الصورة رقم (3). *ظروف الحياة قاسية صيفا وشتاء بالحي القصديري.*

في غياب التجهيزات الضرورية الاساسية وفي مقدمتها الواد الحار والماء الشروب والكهرباء، يعيش السكان مشكل الاوحال في فصل الشتاء بعد سقوط المطر، والحرارة المفرطة في فصل الصيف (نظرا لطبيعة السقف القصديري). وتبدو ناقلة صغيرة تستعمل لنقل القنينات البلاستيكية وجلب الماء من الحنفيات العمومية الى البيت القصديري. ويتم صرف المياه الحارة عبر مجاري مكشوفة حفرها السكان انفسهم، تنتهي بحفر صغيرة لتجميع المياه الحارة مؤقتا قبل قذفها خارج الحي.

الصورة رقم (4). *زقاق تجاري يتوسط الاحياء القصديرية.*

تجارة الخضر والمواد الغذائية وكذا الخدمات مركزة في هذا الزقاق الرئيسي وسط احياء قصديرية مثل دواوير "الجديد"، والعسكر (الذي قضي عليه)، وصحراوة. وتتوسط الزقاق كومة من الازبال والاوحال، وتخترقه عربة تجرها دواب تمثل مظهرا من مظاهر البادية. ان الشروط الصحية منعدمة في الحوانيت، فاللحوم مثلا تباع في غياب ثلاجات تحميها من التلف.

صورة رقم ١ . منظر عام لدوار صحراوة القصديري بمدينة تمارة .

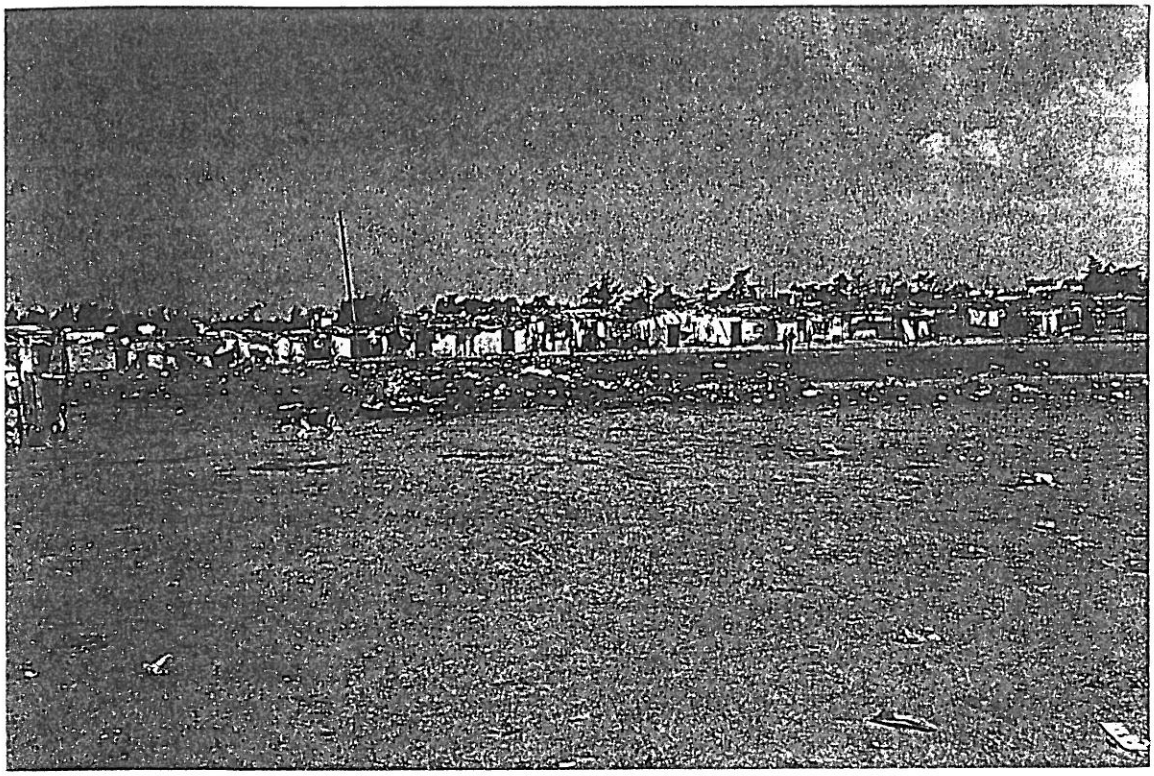

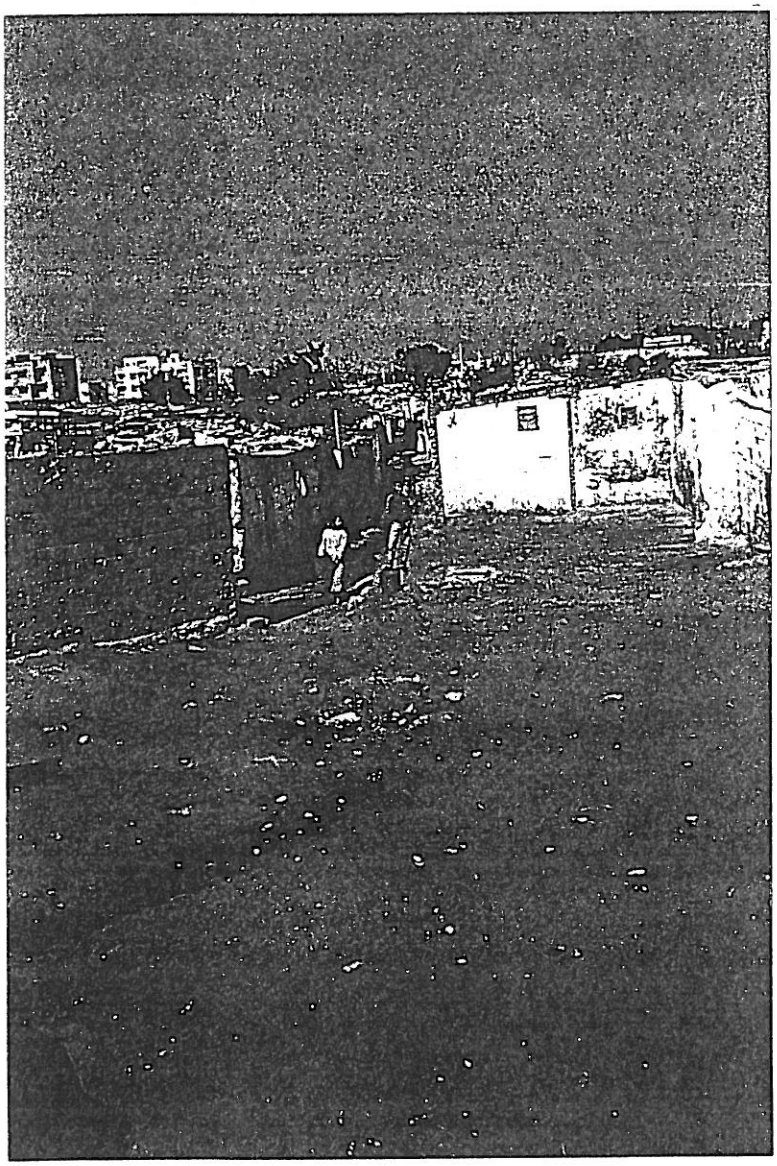

صورة رقم ٢ .
سكن هزيل وغير لائق

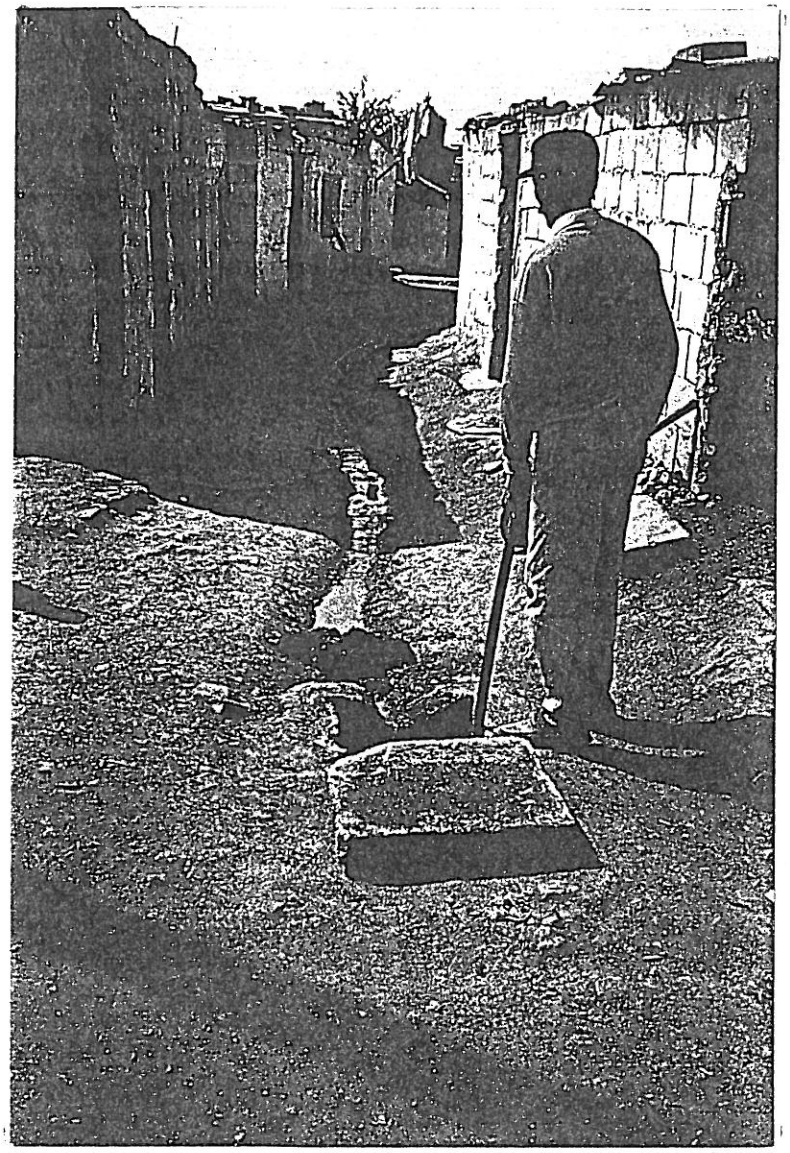

صورة رقم 3.
ظروف الحياة قاسية صيفا وشتاء بالحي القصديري.

صورة رقم 4. زقاق تجاري يتوسط الاحياء القصديرية.

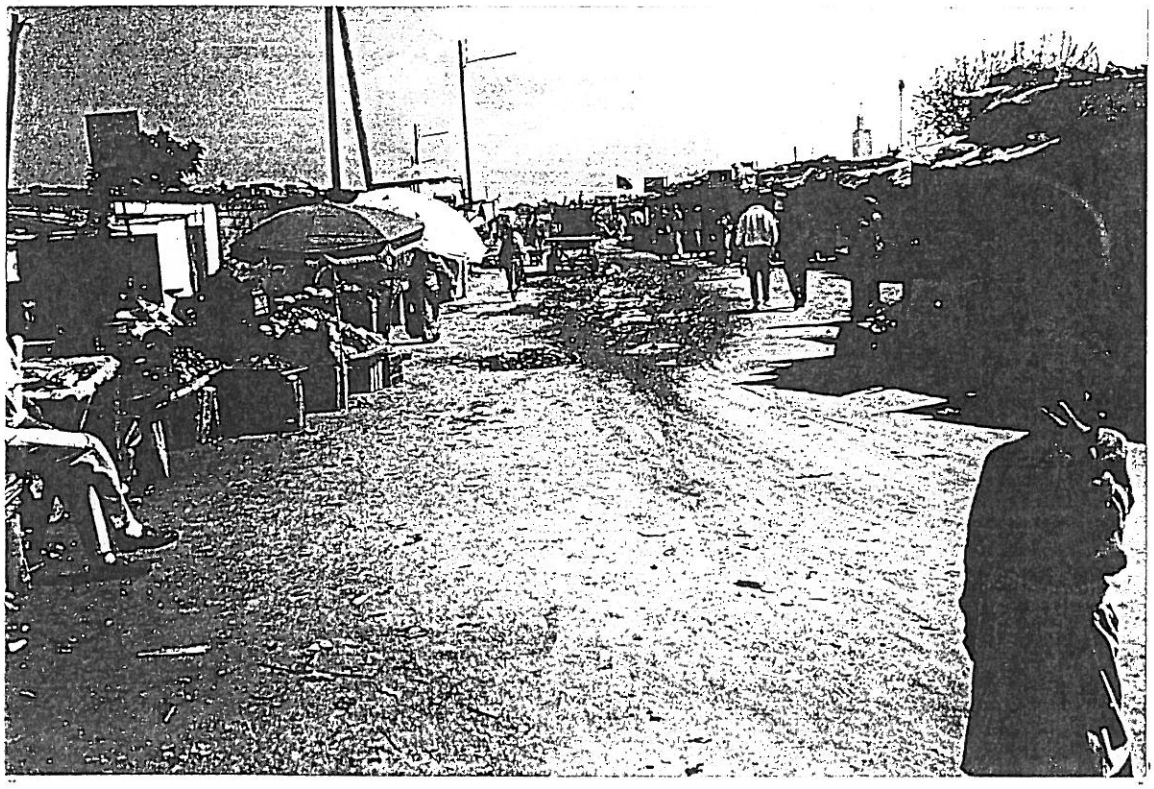

مدينة تمارة

الصورة رقم (5). *مدينة تمارة في توسع مستمر*.

ان ازمة السكن بالعاصمة، واستهلاك الاحتياط العقاري وغلاء الكراء والمعيشة بها، ساهم بطريق غير مباشر في التوسع العمراني السريع لمدينة تمارة. احياء هذه المدينة اصبحت ملاذا للفئات الشعبية وصغار الموظفين والحرفيين والتجار الصغار والعمال. واضحت بدورها ميدانا خصبا للمضاربة العقارية. وقد لعبت الدولة دورا اساسيا في هذا التوسع؛ فالشارع الكبيرفي الصورة، يعتبر من انجازاتها في اطار سياستها الهادفة الى تشجيع الاستقرار بالمدن الصغيرة والمتوسطة كتمارة، للتخفيف من الضغط السكاني على العاصمة.

الصورة رقم (6). *احد المنازل النموذجية بتمارة*.

على الشوارع الرئيسية او في زوايا الشوارع، عادة ما يحتوي المنزل على مآرب مهياة للتجارة في الارضية (السفلي)، ومن طابق او طابقين: اولهما يخصص للكراء عادة، وثانيهما يستغل كمسكن لمالكه.

صورة رقم 5. مدينة تمارة في توسع مستمر

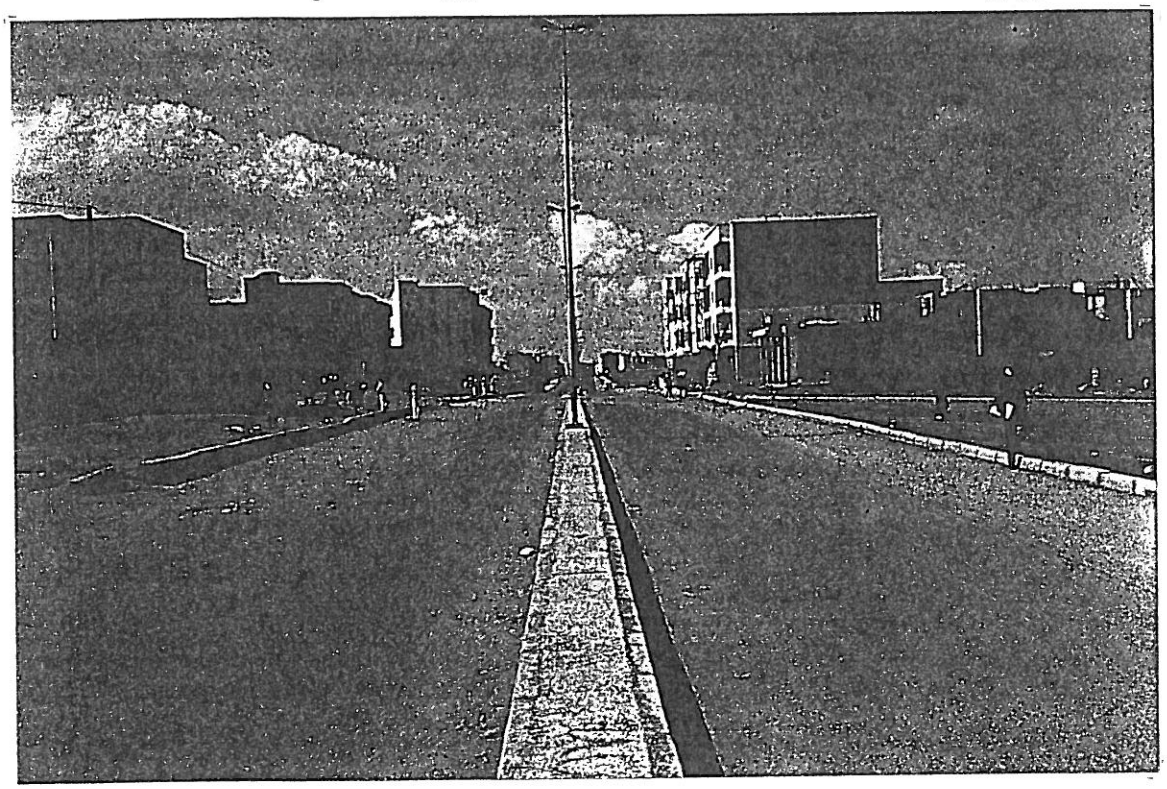

صورة رقم 6. أحد المنازل النموذجية بتمارة

لائحة الاشكال والخرائط:

خريطة رقم (١)، ولاية الرباط وموقع مدينة تمارة.
خريطة رقم (٢)، الاصل الجغرافي لارباب الاسر الوافدين على دوار صحراوة بمدينة تمارة.
خريطة رقم (٣)، التقسيم الاداري للمغرب: الاقاليم والعمالات.

لائحة الجداول:

جدول رقم (١)، الساكنة المهاجرة حسب الاسباب والدوافع (بالنسبة المائوية).
جدول رقم (٢)، تطور رخص البناء بتمارة من ١٩٩١ الى ١٩٩٣.

لائحة الصور

ا) *صور من دوار صحراوة:*
الصورة رقم (1). منظر عام لدوار صحراوة القصديري بمدينة تمارة.
الصورة رقم (2). سكن هزيل وغير لائق.
الصورة رقم (3). ظروف الحياة قاسية صيفا وشتاء.
الصورة رقم (4). زقاق تجاري يتوسط الاحياء القصديرية.

ب) *صورتان من مدينة تمارة.*
الصورة رقم (5). مدينة تمارة في توسع مستمر.
الصورة رقم (6). احد المنازل النموذجية بتمارة.